عنوان البحث: أهم الوسائل لتصحيح الأخطاء اللغويّة في العربيّة

اسم الباحث ولقبه: يوسف وسطاني
الرتبة العلميّة: أستاذ التّعليم العالي
مؤسسة الانتماء(البلد): جامعة سطيف 2، (الجزائر)
البريد الإلكتروني: *Youcef_ammar@hotmail.fr*

معلومات المقال

تاريخ الإرسال:2022/09/25
تاريخ القبول:2022/10/20
الكلمات المفتاحيّة:
الأخطاء اللغويّة، الوسائل، الانغماس اللّغوي، التّدقيق اللّغوي، دُور الثقافة.

الملخص (لا يتجاوز 10 أسطر)

تقوم اللّغة العربيّة على نظام لسانيّ متواضع عليه حيث لا يستقيم أداؤها في عمليّة الاتصال والتواصل إلاّ بخضوع تراكيبها لمقتضيات نظامها، ونعني به –**النّحو**– الذي هو سلطانها ومقوِّمُ ألسنة الناطقين بها. والملاحَظ أن العربيّة المنطوقة والمكتوبة في مجتمعنا غير خاضعة بصورة مُرْضِية لقوانينها مما يؤدي إلى شيوع الأخطاء اللغوية التي ينتج عنها إخلال كبير في أداء المعاني التي تُبلَّغ – غالبا– في قوالب جاهزة تُردَّد على الألسنة دون وعي لما يعتريها من تشوّهات تؤثر على عمليّة التّبليغ.

وفي إطار التطوع اللّغوي نقترح هذه المداخلة لتضمينها أهمّ الوسائل لتصحيح الأخطاء اللغوية الشائعة وبيان أهميتها ودورها، أبرزها: التدقيق اللغوي، والانغماس اللّغوي، ودُور الثقافة.

Key words

linguistic errors; major means; linguistic authentication; linguistic immersion, cultural centers .

Abstract : (not more than 8 Lines)

The Arabic language is based on an integrated linguistic system that ensures its communicative function wisely. Among this system we distinguish the grammatical level which constitutes the fundamental law, despite its importance we note that the Arabic language isn't subject to their rules, and this leads to the prevalence of linguistic errors that affect communication. In the context of linguistic volunteering, we propose the major means to amend linguistic errors: linguistic authentication; linguistic immersion, cultural centers.

مقدمة:

اللُّغة نظام متواضع عليه يقوم بالأساس على مستويات متكاملة ومتضافرة وتلك المنظومة اللسانية بكل مكوناتها هي بكل تأكيد رمز سيادة الأمة وعنوان تمايزها الحضاري بين الأمم، لأنها الوعاء الذي يودع فيه الإنسان أسراره وأفكاره ومعتقداته وإبداعاته نطقا وتدوينا، وكل ذلك في نطاق عملية الاتصال والتواصل التي هي أساس الحياة الاجتماعية المعاصرة.

ولا ريب أن اللغة أو اللسان وهو نسق من الرموز المتواضع عليها تحكُمه مجموعة من القوانين الضابطة له عند استخدامه في التعبير عن شتى الاهتمامات والأفكار التي يريد تبليغها للمتلقي في قوالب تتفاعل في ثناياها المفردات والألفاظ، فتؤثر في بعضها البعض بما تحمله من معان وأغراض يبثها المخاطِب لتصل إلى المتلقي مضبوطة بتلك القوانين التي اصطُلِح عليها في اللسان العربي **بعلم النّحو**، ذلك العلم الجليل الذي استُنبِطت قوانينه وقواعده من القرءان الكريم ومن أفصح كلام العرب، والذي تتم بموجبه عملية تشكيل الكلام المفيد للمعنى المراد تبليغه، وإذا كان المقام لا يسمح بعرض الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوضع علم النحو من لدن علماء العربية الأوائل، غير أننا نُذكِّر بسبب بارز ومباشر وهو اللحن –الخطأ– في استخدام اللغة وما ترتّب عنه من آثار وخيمة في الإخلال بمختلف المعاني، ولعلّ ذلك ما جعل السابقين واللاحقين من أهل الاختصاص في اللغة وشؤونها ينبّهون بشدة إلى **فداحة الأخطاء النحوية والصرفية والإملائية وآثارها المشوّهة على مستوى الأداء اللغوي** سواء أكان ذلك في النطق أم في التدوين، ونظرا لذلك عَدُّوا علم النحو سلطان العربيّة بل أفضل العلوم، لأنه يحقق صواب النطق ويُقِيم زيغ اللسان، فكما جاء في الحكمة: **"المرء مخبوء تحت لسانه"**، وكما قال عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي: **اللحن في الكلام أقبح من الجدري في الوجه**، وفي شعر الحكمة يقول زهير بن أبي سلمى الشاعر الجاهلي الشهير بهذا الشأن:

لِسانُ الفَتَى نِصفٌ ونصْفٌ فؤادُهُ		فَلَمْ تَبقَ إلاَّ صُورةُ اللَّحمِ والدَّمِ

وممّا تقدّم يبدو جليّا أن اللغة – أيّ لغة على وجه المعمورة- إنما تستند أساسا إلى نظامها الضابط لها لكي تؤدي وظيفة الاتصال والتواصل التي هي أبرز أدوارها في المجتمعات وبين الأمم، إذ لا يمكن فهم الكلام المدوّن أو المنطوق فهما صحيحا يفي بنجاعة الاتصال والتواصل إلا إذا كان ذلك الكلام واردًا في قوالب خاضعة لقواعد التركيب السليم الذي يحمل مختلف المعاني والأفكار المراد بثها في مواقف مختلفة، إذ يتعذّر على المتلقّي المخاطَب فهمها واستيعابها وتقبّلها إذا كانت تلك التراكيب أو الجمل أو العبارات قوالب محفوظة تُردَّدُ دون ضابط لها ممّا يجعلها عديمة الجدوى، **ونعني بذلك أنّها لا تؤثر في المتلقّي بمضامينها المختلفة بفقدانها لقانون الاستقامة في الكلام المتمثّل في قواعد النّحو العربيّ**، وبتلك الوظيفة السّامية يحتلّ النّحو العربيّ الصّدارة في علوم اللّسان العربي إذ به يُعرَف صواب الكلام من خطئه، وأكثر من ذلك يُستعان به على فهم سائر العلوم.

وما يهمنا في هذا المقام أوضاع استعمال اللغة العربية في بلادنا المنطوقة منها والمكتوبة في الدوائر الرسمية على اختلاف درجاتها، وعلى مستوى المؤسسات التعليمية بكلّ أطوارها، ولغة الصحافة ودُور الثقافة وهلمّ جرّا، فلا يختلف إثنان على أن الأخطاء المختلفة نحوية وصرفية وإملائية شائعة بل متداولة لأسباب عديدة نعرض لبعضها في السطور الموالية، حتى غدت تلك الأخطاء الكثيرة ملازمة للغة التواصل والاتصال بشكل ملحوظ ودائم لا تثير انتباه مستعملي اللغة لأنهم اعتادوها بالتداول والتكرار بلا وازع ولا رادع اعتقادا بأن تلك القوالب الجاهزة الموظَّفة في التعبير في شتى المواقف قادرة على تبليغ المضامين التواصلية دونما تشويه للمعاني ولا إخلال بالقوالب اللغوية الحاملة لها، وبتلك الممارسة الخاطئة والأداء المخلّ بقواعد اللغة وأساليبها أضحت العربية المتداولة عارية من قوانينها الضابطة لها.

وفي هذا السياق تندرج مداخلتنا، نحاول فيها الإجابة عن الإشكال الرئيس التالي: **فيمَ تتمثل أبرز الوسائل التي يمكن اعتمادها للمساهمة في الحد من الأخطاء اللغوية المخلة بحسن الأداء؟** حيث نسعى للإجابة عن ذلك من خلال العناصر التالية:

- أسباب فشو الأخطاء اللغوية في مجتمعنا.
- أبرز وسائل تصحيح الأخطاء اللغوية.
- خاتمة.

I- أسباب فشوّ الأخطاء اللغوية في مجتمعنا:

إن تقصّي جميع الأسباب التي نتجت عنها الأخطاء اللغوية في مجتمعنا لا يمكن حصرها في ورقة بسطور موجزة، وإنما يقتضي عملا ممنهجا من لدن أهل الاختصاص وعلى مراحل منتظمة، يتمكن الباحثون من خلالها تتبّع سيرورة تعليم وتعلّم اللغة العربيّة والوقوف على مضامين المناهج المقررة لتعليمها في مختلف الأطوار، ودرجة استعمالها في العديد من مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإذا كانت الحكمة تقول: ما لا يُدرَك كلّه لا يُترَك جلّه، فإنّه من حصيف الرأي أن نشير في هذا المقام إلى بعض الأسباب التي جعلت الأخطاء اللغوية المختلفة تسري في العربيّة سريان النار في الهشيم، وأصبحت قوالبَ تلوكها الألسن بأخطائها إلى حدّ التباهي بذلك الأداء المبتذل المشوّهِ للمخاطبة السليمة التي لا تتحقق إلا بإخضاع الكلام المنطوق أو المدوّن إلى مقتضيات قوانين اللغة المستعمَلة.

ويمكن لنا من خلال تلك الإشارات الوجيزة التطرق إلى بعض الأسباب المفضية إلى هذا الوضع اللغوي المستهجَن، من ذلك نذكر الآتي:

من المتّفق عليه أن المقصود بالأسباب في مسألة اللغة وتعلّمها وتعليمها هو ما اصطُلِح عليه بالعوامل المباشرة المتمثلة في عاملين رئيسين اللذيْن يتلقّى الطفل (الإنسان) من خلالهما لغته ونعني بِهما **الأسرة** التي ينشأ بين أحضانها، ثم **المدرسة** وهي المؤسسة الاجتماعية التي أُنيطَت بها عمليّة التّعليم القائمة على تنشئة وإعداد الفرد إعدادا متكاملا، غير أن اللغة كنظام متواضع عليه هي بحقّ متصدّرة تلك الأنشطة التربويّة التّعليميّة لأنّها وسيلة وغاية في

آن واحد لكونها الوعاء الذي يحمل كل المعلومات المقدّمة للمتعلّم، والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام هو الآتي: كيف يتم تقديم الأنشطة التربوية والتعليمية في الهيئات المختصة بجميع أطوارها من جهة لغة التواصل بين المعلّم والمتعلّم؟

قد لا نبالغ إذا أكّدنا أن اللغة المستعمَلة في هذا المجال لغة دارجة مهذّبة نوعا ما يتعامل بها الطّرفان: معلّمون ومتعلّمون، وترسّخ ذلك السّلوك فغدا قاعدة ثابتة وعامّة وتبعا لذلك تنشأ الأخطاء وتتكرّر لتكتسب صفة العادة المتداولة، ومن هنا تتجلّى تلك الفجوة بين الفكر النظري ونعني به المنهاج المقرّر في مستوى معيّن من التعليم في تدريس اللغة العربيّة، والواقع العملي في مجال التّطبيق والممارسة(1)، ممّا يستوجب تقصّي الأسباب الرئيسة في اتساع الهوة بين اللغة الفصحى بقواعدها واللهجة الدارجة المسيطرة في جميع هيئات التعليم، مع إهمال بيّن لفروع اللغة العربية أو علومها وبيان وظائفها الصارمة في استقامة الكلام منطوقا أو مدوّنا وصونه من الخطإ وترغيب المتعلّمين في توظيف تلك القواعد والقوانين في عمليات الحديث والكتابة بلغة صحيحة وعلى دقة التعبير وسهولة الأداء في جميع المواقف التواصلية، والتمكّن من استخدام اللّغة محادثة وكتابة استخداما صحيحا في يُسرٍ ومهارة.

ولعلّنا نشير بهذا الصدد إلى مكانة القدوة في استدراج المتعلّم إلى استعمال اللغة العربيّة الفصحى دون معرفة قواعدها وتلك المهمة منوطة بلا ريب بالمعلّم خلال تقديمه لجميع الأنشطة التربوية والتعليمية في قوالب ميسّرة بعيدة عن التّعقيد وعن المفردات والألفاظ الغريبة، وذلك في نطاق أنشطة المنهاج المقرّر وبحسب مدارك المتعلمين في تبنّي تلك القوالب اللغوية التي تصدر عن المعلّم بحسن الأداء والتفاعل مع المضمون، إضافة إلى تشجيع المتعلّم أيًّا كان مستواه على استعمال اللغة العربيّة الفصحى في كلّ أنشطته خاصة في حصص الحوار والمشافهة.

ولا ريب أن العامل الثاني وهو عامل مباشر في فشو الأخطاء –بل اعتماد الدّارجة الهجينة– يتمثل في الأسرة التي ينشأ بها المتعلّم فتأثيرها مباشر في هذا المجال بدرجة وعي الآباء

(1) الأخطاء الشائعة: النحوية والصرفية والإملائية، فهد خليل زايد، ص 23.

والأمهات بخطورة اللغة الأولى ووظائفها النفسية والمعرفية والحضارية إذا ترسّخت أساليب تلك اللغة وقوانينها في ملكة المتعلّم فيعتاد تبعا لذلك على الأداء اللغوي الفصيح بالتدريج وبحسب قوته الإدراكية، وذلك لأن جميع المجتمعات الإنسانية تعتمد على قاعدتين هامّتين في توخّي الأهداف التربوية والتعليمية(2): الأولى تتعلق بالمتعلّم وقابليّته وقدراته الخاصة، وهذا الجانب يجب استغلاله في مجال تعليم اللغة الفصحى، والثانية تتجلى في طبيعة المجتمع وأسسه الحضارية ومُثُله الأخلاقية التي يصبو بشتى الوسائل إلى غرسها وتثبيتها في نفوس الناشئة، والتي لا يمكن فهمها واستيعابها وتمثّلها تطبيقا وسلوكا إلا بواسطة اللغة لأنها خزّان وصندوق تلك الخصائص الحضارية والثقافية للأمة، إذا فتداول اللغة حدّ الإتقان تدريجيا مسؤولية هذين العاملين المباشرين في إعداد الأجيال: المدرسة والأسرة، بالنظر إلى الأهداف الخاصة والعامة المراد تحقيقها، وفشوّ الأخطاء اللغوية بأنواعها ونعني (في العربيّة) تشويه خطير لتراثنا الروحي والحضاري بلا ريب.

II– أبرز وسائل تصحيح الأخطاء اللغوية:

1– التدقيق اللغوي:

إن تصحيح الأخطاء اللغوية على اختلاف أنواعها أصبح يشكل همّا حضاريّا في حياتنا العلميّة والتّعليميّة والعامّة على حدّ سواء، ونظرا لخطورته على سلامة الأداء وتبليغ المضامين، فقد انبرى له العلماء الأوائل والمحدثون باهتمام بالغ، فَمع بداية تأليف علوم اللسان العربي أضحى الخروج عن قواعدها أكثر اتضاحا، فانبثق عن ذلك تأليف ملازم لتلك المؤلفات العلمية يتعلق بالتنبيه على الأخطاء اللغوية وخطورتها على الأداء السليم، فألّف الكسائي (ت189هـ) كتابا بعنوان: "ما تلحن فيه العوام"، والكسائي من القراء السبعة، وقد توالت من بعده جهود التأليف في مجال الأخطاء اللغوية، مثل: مؤلَّف الأصمعيّ (ت 216هـ) الموسوم بـ "لحن العامّة"، ثم "إصلاح المنطق" لابن السكين (ت 244 هـ)، والسؤال الذي

(2) المرجع ، ص 27.

يطرح نفسه بإلحاح ها هنا هو الآتي: لماذا انبرى العلماء الأوائل للتأليف في شأن تصحيح الأخطاء في تلك الحقبة من الزمن؟

لعلّ أهم سبب لذلك هو وفود الأعاجم على الدخول في الإسلام؛ أي اختلاط الألسنة غير العربيّة باللسان العربيّ مما يتولّد عنه الكثير من أشكال اللحن، ولم يكن العرب الأقحاح يعرفون تلك الأخطاء لولا دخول الأعاجم في الدين الإسلامي، وإذا حدثت هذه الحركة في تأليف الكتب بشأن الأخطاء اللغوية في ذلك الوقت المتقدّم حيث كانت اللغة العربية في أوجّ عطائها وازدهارها، فإن مسؤوليّة التّصدّي لما آلت إليه اللغة العربية من اللّحن الذي أصبح شائعا بل قاعدة يتبنّاها أغلب مستعمليها تقع على الهيئات الرسمية بمختلف مستوياتها وعلى رأسها **منظومة التربية والتعليم عن طريق إعادة النظر في مناهجها التعليمية** بما يمكّن المتعلّم من التّفاعل الإيجابي مع نصوص عربيّة خاضعة بالضرورة لقواعد علوم اللسان العربي بمستوياته، وكذلك وسائل الإعلام التي تكتسي أهمية قصوى في هذا المجال لما لها من تأثير على الجمهور، وقد اتّخذها نفر من اللغويين المحدثين وسيلة ناجعة مثل: المجلات والصحف والتلفزة لنشر مقالاتهم في التّصحيح اللغوي، وإن كانت تلك الجهود لا تفي بالحاجة في بلادنا نظرا لقلة مواضيعها التي كثيرا ما تتناول بعض الأخطاء الشائعة على مستوى المفردة الواحدة فقط دون الخوض في مسائل علوم اللسان العربي، والإشارة إلى الآثار السلبية للحن أو الخطأ في المضامين اللغوية في عمليّة التّواصل، وعدم تصنيفها وفق مستويات اللسان العربي وتسميتها بالأخطاء الصوتية والصرفية والنّحوية للتمكّن من تصحيحها بالقواعد ذات الصلة بأحد تلك المستويات.

بناء على ما سبق فإنه يمكننا تلخيص مجمل القول في **التدقيق اللغوي** هذه الوسيلة المهمّشة رغم أهميتها وخطورتها، ورغم آثارها الإيجابية إذا ما أحسن توظيفها واستغلالها في الهيئات الرسمية والمؤسسات الاجتماعية، خاصة الهيئات التعليمية والقانونية، حيث يكون ذلك بالرجوع إلى علوم اللسان العربي بقواعدها ومستوياتها وجعلها هي المرجع والمنطلق في الكلام منطوقا كان أم مدونا، فهو أنجع وسيلة لتصحيح الأداء اللغوي، والحرص على استقامته، وبه

يتحقق التواصل بشتى أغراضه بشكل فعّال يضمن تبليغ المقاصد للمتلقي وبالتالي تحصل الاستفادة وتُطبَّق المضامين على أكمل وجه.

أ- اللّغة المدوّنة والتدقيق اللغوي:

إذا كانت اللغة المنطوقة هي الأكثر تداولا في عملية الاتصال والتواصل، فإن الآثار المكتوبة في شتى مجالات الفكر والأدب والثقافة والعلم تضمن لها سلامة التركيب وتحقق لها الفهم، مما يستوجب إخضاعها لعمليّة تمحيص ومراقبة بمفاتيح اللغة وضوابطها، ونعني بذلك عملية **التدقيق اللغوي**؛ إذ تعدّ بحق **المعيار الحقيقي** لتنقية المضامين اللغوية أيا كان مجالها من كل ما يشوبها من أخطاء لغوية التي تعجّ بها المؤلفات والرسائل ومختلف المدوّنات، حيث أضحت عملية التدقيق اللغوي ضرورة علمية وثقافية وحضارية في زماننا هذا نظرا لما تشهده اللغة العربية من إخلال بقواعدها، إذ تعدى الأمر إلى اعتماد الكثير من المفردات الأجنبيّة واستخدامها مركبة في جمل ركيكة دون مراعاة لشروط القياس العربي، مما أساء أيّما إساءة للبيان العربيّ مع ما يشكّله ذلك الخرق اللساني من فساد في أساليب العربية وتلويث لبيانها الناصع.

وكل تلك العوامل مجتمعة كان لها الأثر البليغ على المضيّ في الاستهتار بالأخطاء بل والتباهي بها بحجج واهية لا مجال لذكرها في هذا المقام، مما يستوجب التصدي لكل ذلك من الجهات الرسمية بسنّ قانون التدقيق اللغوي كممر حتميّ لكل أنماط المدوّنات مهما كان شأنها ومجالها مثلما تفعل الأمم الراقية، لأن فساد اللغة في الأمة يعني بالضرورة فساد أفكارها وانقطاعها عن أهم عنصر من عناصر هويّتها، ولعل ما يستوجب التذكير ها هنا هو أن **اللغة العربية لغة القرآن الكريم**، فها هو الحسن البصري رحمه الله يربط بين اللحن والكذب الذي يقتضي الاستغفار(3) ويبدو جليا أن هذا الربط الذي أبداه الحسن البصري مستوحى من ذلك الارتباط الوثيق بين اللغة العربية والقرآن الكريم، وإذا أوردنا هذا الشأن على فداحة الأخطاء في اللغة العربية لغة الدين والدنيا، فإن المعنى العام من ذلك أن التغاضي عن

(3) الكوكب الدّري فيما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، جمال الدين الأسنوي، ص: 20.

الأخطاء اللغوية مهما كانت هو دلالة جلية على هشاشة الفكر وفساده وخلوّه خلوا تامّا من معرفة علاقة اللغة بأفكار صاحبها وأن فسادها يؤدي بالضرورة إلى فساد ما يبثّه من أفكار.

2- الانغماس اللغوي:

كما يمكننا الإشارة إلى وسيلة أخرى من وسائل تصحيح الأخطاء اللغوية، وهي في الحقيقة لا تقل أهمية عن التدقيق اللغوي، وهي **الانغماس اللغوي** ليس بمفهومه المقتصر على تعليم اللغة الأجنبية أو تعليم اللغة العربيّة للأجانب فقط، بل يمكن إسقاطه على تعلّم العربية وتعليمها للناطقين بها بعيدا عن تأثير اللهجات المحلية واستخدام العامية الدارجة، وهذا ما نجده عند العلماء الأوائل، حيث يقول ابن فارس: «تُؤخذ اللّغة اعتياداً كالصبي العربي يسمع أبويه أو غيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على ممرّ الأوقات، وتؤخذ تلقّناً من مُلقِّن، وتؤخذ سماعاً من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة»(4)؛ إذ يمكننا عدّه – أي الانغماس اللغوي- أمرا ملازما للتّدقيق اللغوي، لأن الانغماس اللغوي في أبسط مفاهيمه هو تحقيق البيئة اللغوية السليمة للفرد داخل مجتمعه، وهذا يعني أن تكون اللغة المستخدَمة في التعليم وفي الإدارات لغة خالية من الأخطاء، وهذا هو ما يحرص عليه التدقيق اللغوي إذا ما تمّ إسناده إلى ذوي الاختصاص الذين لا بدّ أن تتوفر فيهم شروط تؤهلهم من القيام بهذا الفعل الحضاري، ولعل أبرز وأهم شرط هو الإلمام بقواعد اللغة العربية، والتمكن من تطبيقها واستخدامها من خلال التعامل مع متون اللغة الفصحى.

3- دُور الثقافة:

لهذه الهيئات بمختلف مستوياتها دور فعّال في نشر الوعي المتعلق بخطورة تفشي الأخطاء اللغوية وآثارها على الفهم والتبليغ وذلك عن طريق ما يُقدَّم من أنشطة ثقافية متنوعة تخدم هذا المنحى تلميحا وتصريحا؛ حيث تُسنَد تلك المهام والأنشطة لمحاضرين مفوّهين من ذوي

(4) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس أبو الحسين أحمد بن زكريا، ص34.

الملكات اللسانية البارزة وأصحاب الصيْت الذائع في الدفاع عن اللغة العربية والمؤمنين بوظائفها المتعددة في نشر العلم والثقافة، بل وفي توحيد الأمة وترسيخ أسس التضامن والتآزر في نسيجها الاجتماعي، ولن تتحقق تلك الأهداف النبيلة إلا في ظل لغة واحدة موحّدة سليمة التركيب، واضحة الدلالة، ثرية المضمون يخلو من كلّ ما يمكن أن يخلّ بعملية التبليغ أثناء استعمالها في الاتصال والتواصل، ولا أخطر ولا أشنع على اللغة من الأخطاء الصرفية والنحوية والإملائية والدلالية إذا شاعت في الاستعمال وأصبحت قواعد ثابتة تلوكها الألسنة وتتردد على السمع، مما يحول بصورة مباشرة بين تلك القوالب المنطوقة أو المدوّنة وبين ما تصبو إليه من إيصال المضامين والمعاني لأنها تغدو – دون قوانين اللغة– فارغة جوفاء قويّة الطنين عديمة الجدوى.

وإذا قيّدنا هذه الدّور أو الهيئات أو المؤسسات بمصطلح الثقافة الذي من معانيه ومفاهيمه الكثيرة هو حصيلة المثقف الفكرية والأدبية بما ينعكس إيجابا في سلوكاته وحركاته وسكناته، فالأحرى بهذه الدُّور ومثقفيها أن تكون **الحصن المانع والدّرع الواقي** للغة من كل أشكال المسخ والاستهتار، وذلك بالإقبال على إقامة الندوات واللقاءات بين فئات المثقفين على مختلف انتماءاتهم ومشاربهم لتناول قضايا اللغة كتعلمها وتعليمها ونشرها على أوسع نطاق، والحفاظ على قواعدها والترغيب في استعمالها بل وجعلها لغة اتصال وتواصل بين جميع فئات المجتمع لتواكب جميع أطوار حياة الأمة، لأن اللغة هي الوعاء الأصيل والحقيقي الذي يحمل الثقافة بكل مناحيها، ولا يمكن لأيٍّ كان أن يدّعي ثقافة دون إتقان لغته أولا بل والإلمام بشؤونها جميعا إذ لا ثقافة دون لغة.

الخاتمة:

لا ريب أن كل أمة تعتزّ بلغتها وتحافظ عليها من كل أشكال الميوعة والذوبان في الغير وتسهر دوما على استعمالها وتوظيفها في كل المواقف، لأنها تعبير صادق عن الذات الحضارية التي ينتمي إليها مستعملها، فهي كيانه بخصائصه المادية والمعنويّة، وتبعا لذلك فإن خدمة اللغة تتجلى في أوجه عديدة انطلاقا من التعلق بها والسهر الدؤوب على نشرها وتلك مسؤولية كل

غيور على اللغة العربية، ومن ذلك اصطلح عليه بالتطوع اللغوي الذي تناولنا جزءا منه في هذه السطور بعنوان: **أهم الوسائل لتصحيح الأخطاء اللغوية في العربيّة**، ومنه أمكن لنا أن نقف على ما يلي:

– ضرورة الوعي بأهمية اللغة العربية وخطورتها؛ فهي الوعاء الحامل للقرآن الكريم ولتاريخ وثقافة الأمة.

– للعربية نظام قائم على علوم متكاملة لا يمكن استخدامها ولا فهمها إلا به، لأنها المفاتيح الحقيقية للولوج إلى متونها النفيسة.

– لما كانت اللغة هي أبرز وسائل الاتصال والتواصل فإن فساد تراكيبها يخلّ بالضرورة بالمضامين المراد تبليغها، ونعني بذلك فشوّ الأخطاء المختلفة أثناء التعبير بها على المستويين المنطوق والمدوَّن.

– أبرز عوامل التصدي لتفشّي ظاهرة الأخطاء هي الأسرة والمدرسة والهيئات الثقافية ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية بتبنّي وسيلتين بارزتين هما: التدقيق اللغوي والانغماس اللغوي، بالإضافة إلى أسلوب التنبيه لخطورة الأخطاء على اللغة بالقدوة في الاستعمال، والترغيب بعقد الندوات واللقاءات بهذا الشأن.

– العمل على عنصر التطبيق في إظهار آثار الأخطاء الصرفية والنحوية على أداء المعاني خلال تلك الندوات وعبر وسائل الإعلام مثل الجرائد والتلفزة مما يمكّن المتلقي من تذوّق البيان العربي وتلافي الأخطاء فيه.

– نظرا لخطورة الأخطاء في الإخلال بنسق التعبير وإفساد المعاني أضحى سنّ قانون التدقيق اللغوي ضرورة حضارية ملحة لما لذلك العمل من تصحيح الأوضاع المزرية التي تشوّه البيان العربي.

– وانظر إلى ما قاله السلف بشأن اللحن:

* لحن رجل بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «أرشدوا أخاكم فقد ضلّ»(5)

(5) جمال الدين الأسنوي، مرجع سابق، ص 16.

*كتب كاتب لأبي موسى الأشعري إلى عمر: من أبو موسى...فكتب إليه عمر: سلام عليك أما بعد: فاضرب كاتبك سوطا وأخِّر عطاءه سنة.

* «كان الحسن البصري يعثر لسانه باللحن فيقول: أستغفر الله، فقيل له: منه؛ أي من اللحن؟ فقال: من أخطأ فيها فقد كذب على العرب، ومن كذب فقد عمل سوءا، وقال الله تعالى: ﴿ومَنْ يَعْمَل سُوءا أَوْ يَظْلِم نَفْسَه ثُمَّ يَسْتَغْفِر الله يَجِد الله غَفُورًا رَحِيمًا﴾»(6)

قائمة المصادر:

1الأخطاء الشائعة: النحوية والصرفية والإملائية ، فهد خليل زايد، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د.ط، 2006م.

2-الكوكب الدّري فيما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، جمال الدين الأسنوي، تح: محمد حسن عوّاد، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1985م.

3-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس أبو الحسين أحمد بن زكريا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1،

(6) المرجع نفسه، ص 17.